الاقتصاد الإسلامي
ماهيته وطريقة تطبيقه

بقلم: د. سمير الشاعر

الحلقة الأولى:

إن مصطلح " الاقتصاد الإسلامي " في حد ذاته لم يظهر إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، رغم قدم الأسس الشرعية والفكرية للاقتصاد في الفكر الإسلامي.

ولقد ظهرت الرغبة في نظام اقتصادي عصري يحفظ هوية الأقطار الإسلامية ويحقق مصالحها وقوتها إثر انهيار الدولة العثمانية (آخر حلقات الخلافة الإسلامية) وظهور النزعات الاستقلالية في الأقطار الإسلامية التي وقعت تحت سيطرة الدول الغربية الاستعمارية، ولقد كانت السلطات الاستعمارية الغربية في الأقطار الإسلامية لا تخفى اتجاهاتها في التأثير على الثقافة والتعليم وتوجهاتها في إعادة صياغة ووضع القوانين التي تتفق مع النزعات العلمانية وذلك على المستوى المدني والتجاري.

وكل هذا أثار حفيظة المثقفين الوطنيين وجعلهم أكثر رغبة واستعداداً لخوض معركة الاستقلال الفكري والحفاظ على الهوية الإسلامية.

وما أثار روح التحدي أيضاً لدى المثقفين في الأقطار الإسلامية ورغبتهم في تحقيق الهوية الاقتصادية الإسلامية تلك الأزمات التي كانت تعصف بالرأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، وظهور الحركة التعاونية والمذاهب الاشتراكية وقيام الدولة البلشفية. فكان السؤال: لماذا لا نراجع شريعتنا وعقيدتنا؟ ولماذا لا نقوم بإحياء الفكر الاقتصادي الإسلامي في إطار حديث نثبت به أنه فكر متميز نواجه به التحديات ونحقق من خلاله تقدمنا خاصة وقد صار من الجلي ما للقوة الاقتصادية من أهمية عظمى في مجال القوى السياسية؟

وهكذا ظهر الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي، وخلال الخمسينات والستينات وفيما بعد ذلك ظهرت مساهمات عديدة في الاقتصاد الإسلامي تؤكد أنه علم حديث له خصائص مميزة لم تكن معروفة من قبل وتعتمد أصوله على قواعد العلوم الشرعية، كما أنه ليس امتداداً لعلم الاقتصاد الوضعي بالرغم من التشابه الذي يمكن أن يقع بينهما في معالجة وتحليل بعض جوانب المشكلة الاقتصادية.

من هذا المنطلق أصبح من الضروري تحديد إشكالية علم الاقتصاد الإسلامي وهدفه وإطاره الشرعي ومنهجية البحث العلمي فيه وأدواته التحليلية وعلاقته بعلم الاقتصاد الوضعي وبالعلوم الأخرى المعاصرة على أسس علمية صحيحة، وعند مراجعة رصيد المساهمات الفكرية في الاقتصاد الإسلامي سنلاحظ وجود اختلافات حول المفاهيم والفروض وطرق التحليل بين الكُتّاب المختلفين. وحين يصير الاتفاق بين الباحثين الإسلاميين قائماً على هذه الأسس فإن عملية التراكم العلمي سوف تندفع بخطوات ثابتة وتكتسب قوة من تناسق وتكامل الجهود والاجتهادات والعكس صحيح إذا تفرقوا.

ومن جهة أخرى فإن هناك فجوة واضحة بين الفكر والتطبيق في مجال الاقتصاد الإسلامي. فالمساهمات الفكرية في الاقتصاد الإسلامي متعددة ولكن نصيبها في التطبيق ضئيل. وهناك بطبيعة الحال عقبات فكرية وسياسية ومؤسسية تقف أمام تطبيق الفكر الاقتصادي الإسلامي في الأقطار الإسلامية، فضلاً عن العقبات الداخلية في هذا الفكر نفسه منها مثلاً: استغراق بعض الأبحاث في نواح أصولية شرعية دون تقديم تحليل اقتصادي للمشكلات، ومنها افتراض ظروف إسلامية مثالية لصحة التحليل، ومن ثم يفشل تطبيق نتائجه إلا إذا تحققت هذه الظروف. وبطبيعة الحال فإن قيام التحليل الاقتصادي على أساس ظروف مثالية أمر مطلوب لأجل المستقبل ولكن لا ينبغي أن يصرف هذا أنظارنا عن ضرورة معالجة المشكلات الحاضرة في أطرها الواقعية والعثور على حلول إسلامية لها.

<u>نموذج الاقتصاد الإسلامي:</u>

يقوم الاقتصاد الإسلامي على نموذج تمثل العدالة الاجتماعية والاقتصادية هدفه الأول، ويستمد هذا الهدف جذوره من الاعتقاد بأن الله استخلف البشر في هذه الأرض، وسخر لهم الموارد وجعلها أمانة بين أيديهم وعليهم استخدامها بالعدل حرصاً على رفاهة الجميع، كما أن هؤلاء البشر مسؤولون في الآخرة أمام الله سبحانه وتعالى عما اكتسبوه من هذه الموارد وفيما أنفقوه، إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

ونموذج الاقتصاد الإسلامي مختلف عن نموذج الاقتصاد الوضعي من حيث أنه يرى أن رفاهة الإنسان لا تعتمد بصورة أساسية على تعظيم الثروة والاستهلاك، بل تتطلب توازناً بين حاجات البشر: الروحية والمادية.

كما إن إغفال الحاجات الروحية أو المادية من شأنه أن يضر بتحقيق الرفاهة الحقيقية ويفاقم علامات الشذوذ كالإحباط والجريمة وإدمان المسكرات والمخدرات والأمراض العقلية والانتحار – وهي مظاهر تدل جميعها على عدم الرضا في حياة الفرد.

ومن المفترض في إطار هذا النموذج الاقتصادي الإسلامي أن يساعد السلوك الفردي الملتزم بالقيم الأخلاقية في ظل مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي مناسب في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والرفاهة العامة للمجتمع، ولا يفترض الإسلام أن تسود المثالية سلوك جميع الناس، ولكن يسعى الإسلام إلى أن يجعل سلوك الفرد أقرب ما يكون للمثالية.

و لا تعني ضرورة استخدام الوازع الأخلاقي في هذا النموذج كمصفاة من أجل تخصيص وتوزيع الموارد ضمناً، رفض الدور العام الذي تلعبه الأسعار والأسواق، بل مكمل لآلية السوق.

ويحتاج الأمر لهذه المصفاة الأخلاقية لأن الانسجام بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع غير موجودة بالضرورة، كما يفترض الاقتصاد الوضعي. والإسلام يحمل الأفراد على السعي وراء مصالحهم الشخصية ضمن إطار المصالح الاجتماعية العامة. فالمصلحة الشخصية للفرد في الحياة الدنيا قد تتحقق بتصرفه بصورة أنانية عند استخدامه للموارد، إلا أنه لن يتمكن من رعاية مصلحته في الآخرة إلا عن طريق قيامه بواجباته الاجتماعية. وهذا المنظور الطويل الأجل هو العامل الذي يحمل في طياته إمكانية حفز الأفراد للقيام طواعية بجعل مطالبهم من الموارد النادرة ضمن حدود الرفاهة العامة، وبذلك يتحقق الانسجام بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة العامة للمجتمع، عندما تتعارضان.

كما أن وجود بيئة سليمة مساعدة على تحقيق الأهداف المنشودة قد يعين على تكملة الدور الذي يؤديه نظام الأسعار في رفع درجة فاعلية استخدام الموارد البشرية والمادية ودعم الحياة البسيطة وخفض كمية الموارد المهدورة والحد من التبذير والإسراف.

لذلك يتعين على الدولة أن تلعب دوراً نشطاً وفاعلاً في الاقتصاد، ويتعين عليها أن تتجاوز الأدوار المعترف بها عموماً، المتمثلة في توفير الأمن الداخلي والخارجي وإزالة عوامل النقص في السوق ومنع انهيارها وربما ينبغي عليها المساعدة في إيجاد البيئة المناسبة للتخلص من كل أشكال الظلم وتحقيق الأهداف القيمية للمجتمع (أي ما ينبغي أن يكون عليه).

ودور الدولة في الاقتصاد الإسلامي ليس ضرباً من التدخل البسيط أو الشامل بل هو دور إيجابي يهدف إلى إبقاء قطار الحياة على المسار المتفق عليه، وحمايته من الانحراف عن خط سيره بفعل الأقوياء من أصحاب المصالح.

وكلما زاد الحافز لدى الأفراد للالتزام بالقيم الإسلامية زادت كفاءة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والوساطة المالية في إيجاد البيئة الصحيحة للتوازن العادل بين الموارد المتاحة والطلب عليها، وقل الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة في مجال تحقيق أهدافها المنشودة.

تعريف الاقتصاد الإسلامي:

عملاً بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم حين استعاذ بالله من علم لا ينفع[1] فإن الهدف الاساسي للاقتصاد الإسلامي تحقيق رفاهة البشرية من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية ومن هذا المنظور، يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي "بأنه ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو توليد اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة.

وتعريف آخر للدكتور عبد الرحمن يسري "أنه العلم الذي يبحث في حسن الطرق للكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه وتنميته لتحقيق مصالح الأمة الإسلامية وزيادة قوتها".

وكنت قد عرفت الاقتصاد الإسلامي بمقال لي في جريدة اللواء اللبنانية بأنه نمط اقتصادي يعبر عن وجهة نظر الإسلام في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار وكسب المال وإنفاقه.

إن تعدد التعاريف ناجم من اختلاف النظرة إلى هذا الاقتصاد إلا أن جُل التعاريف ما ذكر منها وما لم يذكر لم يحد بالموضوع خارج الأحكام والقواعد الشرعية.

[1] محمد عمر شابرا

الحلقة الثانية:

مهمة الاقتصاد الإسلامي:

وبهذا يتضح أن المهمة التي قد يحتاج الاقتصاد الإسلامي إلى القيام بها أكبر بكثير من تلك التي يضطلع بها الاقتصاد الوضعي وعموماً قد تكون: مهام الاقتصاد الإسلامي:

أولاً: دراسة السلوك الفعلي للأفراد والجماعات والمشروعات التجارية والأسواق والحكومات.

ثانياً: تحديد نوع السلوك المطلوب لتحقيق الهدف المنشود.

ثالثاً: تفسير سبب عدم تصرف مختلف أطراف النشاط الاقتصادي على النحو المطلوب.

رابعاً: اقتراح مجموعة من الإجراءات التي قد تساعد على تقريب سلوك جميع الأطراف في السوق من السلوك المثالي قدر الإمكان.

ازدهار الاقتصاد الإسلامي:

لقد تطور الاقتصاد الإسلامي تدريجياً كموضوع متعدد المنابت العلمية على أيدي المفسرين والفقهاء والمؤرخين وفلاسفة علم الاجتماع والسياسة والأخلاق. وعبر القرون الماضية قدم علماء كثيرون كتابات قيمة في مجال الاقتصاد الإسلامي، مثل:

أبو يوسف (ت182هـ -798م) والمسعودي (ت346هـ-957م)، والماوردي (ت450هـ-1058م) والسرخسي (ت483هـ483-1090م) والغزالي (ت505هـ-1111م) وابن الأخوة (ت729هـ-1329م) والشاطبي (ت790هـ-1388م) وابن خلدون (ت808هـ-1406م) والمقريزي (ت845هـ-1442م) وغيرهم الكثير وكلهم ساهموا في ازدهار الاقتصاد الإسلامي بعد إسهامات النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين.

والكتابات المختلفة عبر القرون بلغت ذروتها في مقدمة ابن خلدون التي تحلل دور العوامل الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، المرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، في رفاهية أو شقاء الشعوب، والتي من شأنها أن تقود في نهاية المطاف إما إلى ازدهار الحكومات والحضارات أو سقوطها.

وفي حين أصبح الاقتصاد الوضعي علماً مستقلاً بذاته في الغرب في العقد الأخير من القرن التاسع عشر بعد نشر "ألفرد مارشال" لكتابه "مبادئ الاقتصاد"، في عام 1890م استمر الاقتصاد التقليدي في التطور، بعد ذلك نرى أن الاقتصاد الإسلامي بقي- بصورة أساسية – جزءً لا يتجزأ من الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية الموحدة للإسلام حتى الحرب العالمية الثانية كما

ذكرنا سابقاً، وقد أدى استقلال معظم البلدان الإسلامية بعد الحرب وحاجتها إلى تطوير اقتصادياتها بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية إلى دفع الاقتصاد الإسلامي وتطويره.

ولكن الإسهامات الفردية القيمة التي قدمها بعض العلماء لم تستطع أن توفر قوة الدفع المطلوبة لتحديد معالم الموضوع المستقلة. فكانت الندوات والمؤتمرات والمؤسسات المتخصصة التي لعبت دوراً حيوياً في تطور الاقتصاد الإسلامي والتي من أهمها: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدة، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية وغيرهما، إلا أنني أتيت على ذكرهما اعترافاً بمساهمتهما البارزة في تطور الاقتصاد الإسلامي.

التأخر في تطوير النظرية:

إن بناء نظرية اقتصادية من منظور إسلامي أمر لم يتم إنجازه بعد. وهو قطعياً ليس أبسط من بناء الآلات الحديثة المعقدة التركيب، بل قد يكون أصعب منها. فهذه الآلات الحديثة أصبح لها مواصفات تقنية معروفة وخبراء يمكن أن يساعدوا العمال المهرة في تصنيعها. أما نظريات الاقتصاد الإسلامي فتحتاج أولاً إلى تحليل علمي دقيق للمشكلات الاقتصادية المعاصرة وتحتاج ثانياً إلى وضع الافتراضات المفسرة التي تعتبر لب عملية التنظير والتي تختلف عن الافتراضات الأساسية التي تستمد أو تُستشف من قواعد شرعية أو قيم عقدية معروفة لكي تلائم احتياجات التحليل الاقتصادي.

الهجوم على الاقتصاد الإسلامي:

أما الهجوم الذي يشنه البعض على الاقتصاد الإسلامي من منطلق أن مصادره القرآن الكريم والسنة المطهرة ولا تحتوي على تحليل اقتصادي أو نظريات علمية إنما هو هجوم ساذج، فالقرآن والسنة المطهرة لا يحتويان على تحليل أو نظريات من أي نوع من الأنواع وإنما يحتويان على الأصول الشرعية والعقدية الحاكمة للحياة البشرية أولها وآخرها، والتي حينما نفهمها نبدأ فعلياً في السير على الطريق الصحيح في تدبير أمورنا المختلفة اقتصادية أو غير اقتصادية للدنيا والآخرة.

أما ما يثيره بعض الاقتصاديين من داخل البلدان الإسلامية من اعتراضات أو رفض للاقتصاد الإسلامي، فيمكن تقسيم هؤلاء بصفة عامة إلى ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: تردد بلا وعي مقولة الحياد العلمي للنظرية الاقتصادية خاصة مقولة " النيو كلاسيكية " التي تنادي بتجرد الظاهرة الاقتصادية عن غيرها من الظواهر الاجتماعية والأخلاقية، وأصحاب هذه الطائفة توقف نموهم الفكري عن الفلسفات الوضعية، متناسين أن الباعث الديني لدى المسلمين هو الذي فتح أبواب العلم للعالم أجمع، لذلك التبس على هؤلاء المهتمين بفلسفة الحياد أن التقدم العلمي يختلف في مجموعة العلوم الطبيعية والمعملية عن العلوم الإنسانية تماماً، فالأولى تتمتع بالحياد العلمي أما الأخيرة فطبيعتها مختلطة بالأخلاق.

والطائفة الثانية: من المعترضين أو المهاجمين فربما تفعل ذلك عن عدم معرفة بالاقتصاد الإسلامي وما كتب فيه، وربما لو تعرف عليه بعض هؤلاء لقبلوه أو أقبلوا عليه، وكعادة التقليديين المحافظين دائماً في كل مكان وزمان، ليس فقط رفضهم للجديد بل رفضهم لبحث ضرورة التجديد لأنهم في الحقيقة لا يجدون هويتهم إلا بالمحافظة الشديدة على ما عرفوه.

أما الطائفة الثالثة والأخيرة فتسمع منهم أنهم قد اطلعوا على بعض المساهمات في الاقتصاد الإسلامي، ولكنهم للأسف وجدوها – كما يقولون – ضعيفة من الناحية العلمية ولا ترقى أن تصنف بجوار المساهمات الاقتصادية الوضعية، وأصحاب هذه الطائفة يتميزون بإيجابية ليست متوافرة لدى الطائفتين السابقتين.

الحلقة الثالثة:

- هل يمكن الاستفادة من النظرية الاقتصادية الوضعية؟
- هل الالتزام بالإطار الشرعي والعقدي الإسلامي عند بناء النظرية الاقتصادية يعني بالتالي الانفصال عن النظرية الوضعية؟

إن هذا السؤال غاية في الأهمية ويحتاج إلى إجابة دقيقة جداً، حيث يتوقف عليها أمور كثيرة تتلخص في مدى الارتباط الذي يمكن أن يقوم بين علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد الوضعي أو في إمكانية استفادة علماء الإسلام مما وصل إليه علماء الاقتصاد في مجتمعات أو مدارس أخرى.

أولاً: لا بد للاقتصاد الإسلامي أن يحذر من التسليم أو الأخذ بأي نظريات قائمة على افتراضات أو مقدمات أساسية مستمدة من فلسفات أو قيم مادية بحتة منكرة أو منافية للأصول الشرعية والقيم الإسلامية. كالنظريات التي تعتبر العامل المادي وحده هو المهيمن على السلوك وحياة المجتمعات على مدى الزمن.

ثانياً: بالنسبة للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية والكنزية والنيو كنزية والحديثة، يلاحظ أنها جميعاً من وضع مدارس اقتصادية غربية نشأت في مجتمعات مؤمنة بقيم غير إسلامية. ولكن معظم أعضاء المدارس الاقتصادية الغربية لم يلتزموا في تحليلهم بأي مبادئ دينية أو قيم أخلاقية. وغالى أتباع "النيو كلاسيك" حين عزلوا الظاهرة الاقتصادية تماماً عن كافة الظواهر الأخرى بحجة الحيادية العلمية وهذا مرفوض في المنهج الإسلامي.

لذلك كله فإن هناك فجوة مؤكدة بين النظرية الوضعية والنظرية التي يمكن بناؤها في إطار الأصول العقدية والشرعية الإسلامية، ولكن هذه الفجوة لا ينبغي أن تمنعنا من محاولة الاستفادة من النظرية الوضعية في بعض الحالات، ولكن بشروط وهي الحذر والتدقيق والاجتهاد.

وعموماً فإن هناك مكاسب تحليلية ستتحقق لرجل الاقتصاد الإسلامي من دراسة النظريات الوضعية أياً كان اتجاهها، وذلك من خلال تعلم طرق وأساليب التحليل الاقتصادي المستخدمة في هذه النظريات، والتي بطبيعتها محايدة لا تتدخل في صياغة الافتراضات.

وكلما زادت الخبرة وقويت ملكة التحليل لدى الاقتصادي الإسلامي، يُتاح له معالجة أي مشكلة يتعرض لها معالجة جديدة من خلال الإطار العقدي والشرعي الذي يلتزم به.

وقد رسم الدكتور بعضهم الإستراتيجية التصحيحية مقسمة إلى ثلاث مراحل:

1- مرحلة ما قبل الإعداد للتصحيح.
2- مرحلة الإعداد للتصحيح.
3- مرحلة التصحيح أو التغيير الهيكلي.

المرحلة الأولى: تتسم بأن العمل التصحيحي لم يبدأ بعد، أو أنه بدأ ولكنه ضعيف جداً أو مشتت. ومهمة البحث الاقتصادي الإسلامي في هذه المرحلة تتسم في:

أ- التأكد من وجود حالة الاضطرار، بمعنى استعمال البدائل المختلفة المتاحة في الواقع العلمي والتأكد من عدم وجود حل إسلامي ممكن بين هذه البدائل جميعاً.

ب- توجيه أصحاب المصالح الاقتصادية إلى البديل الأقل سوءاً أو البديل الأقرب إلى الوضع الصحيح.

ج- حيث إن فترة الاضطرار بطبيعتها "مؤقتة " وليست "دائمة" فالبحث الاقتصادي الإسلامي سيحتاج في هذه المرحلة إلى جمع ملاحظات دقيقة وكثيرة عن الواقع العلمي وتحليلها لأداء المهام المذكورة، كما يحتاج إلى مشاورات مستمرة مع أهل الشريعة حتى تتخذ حالة الضرورة إطارها الشرعي في جميع الظروف إلى أن تنتهي مرحلتها.

مثال على هذه المرحلة: إجابة التساؤل ما السبيل لتلافي ازدواجية الدفع للضرائب والزكاة، وصولاً لإقامة نظام الزكاة؟

المرحلة الثانية: يتركز العمل في هذه المرحلة على تمهيد المناخ العام في المجتمع لقبول العمل وفقاً لمبادئ الاقتصاد الإسلامي مع البدء فعلاً في بعض الأنشطة وفقاً لهذه المبادئ. ومهمة البحث الاقتصادي الإسلامي في هذه المرحلة:

أ- جمع ملاحظات دقيقة (إحصائية وغيرها) قدر الإمكان عن القوى المضادة للاقتصاد الإسلامي وتحليلها لأجل التوصل إلى أضعف النقاط التي يمكن من خلالها اختراق هذه القوى أو تصفيتها، وكذلك اكتشاف المواضع الحصينة لأجل عدم الاصطدام بها.

ب- بالنسبة لنقاط الضعف التي يتقرر تصفيتها لا بد من بيان كيفية تحول العمل الاقتصادي تدريجياً من الصيغ الوضعية إلى صيغ أفضل تعتمد على القيم الإسلامية أو تقترب منها قدر الإمكان.

ج- البحث في حلول وسيطة للمشكلات الاقتصادية العامة التي يعاني منها جمهور المسلمين تتميز ببيان كيفية التحول من السلوك القائم على قيم ودوافع وضعية إلى أخرى إسلامية.

د- البحث في الأنشطة الجديدة التي يمكن البدء بإقامة بعضها على أسس اقتصادية إسلامية صحيحة، تكون بمثابة الركائز التي تعتمد عليها عملية التغير الهيكلي في المرحلة النهائية، وينبغي البحث بعناية في أولوياتها من حيث أهميتها وتناسقها مع أهداف الاقتصاد الإسلامي في الأجل الطويل (مصالح الأمة وقوتها).

هـ البحث في كيفية نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي عن طريق وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية ومعاهد التدريب.

مثال على المرحلة الثانية: تقديم العلاج المؤقت أو الحل الوسط لمشكلة التضخم المستفحلة في الأقطار الإسلامية.

المرحلة الثالثة والأخيرة: هي المرحلة النهائية أو مرحلة التغيير الهيكلي، وبداية هذه المرحلة تتحدد بإتمام المرحلة السابقة الوسيطة بالنجاح، بمعنى أنه ما لم يتحقق هذا النجاح لن تبدأ مرحلة التغيير الهيكلي.

وهكذا فإن النجاح المحقق في المرحلة الوسيطة أصبح ممهداً لقيام مشروعات أكثر على أساس إسلامي. ومهمة البحث الاقتصادي في هذه المرحلة التعمق بالدراسات بهدف تحقيق مصالح الأمة الإسلامية وزيادة قوتها، ومن الممكن الاستفادة هنا بكافة الأبحاث النظرية التي تمت على أساس "الأوضاع المثلى".

وهنا لا بد للبحث الاقتصادي الإسلامي من بحث كيفية تصفية الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات التي لا تعمل وفق الشريعة الإسلامية تدريجياً حتى تؤول إلى الصفر، وكذلك كيفية إقامة علاقات اقتصادية مع المجتمعات غير الإسلامية خارجياً.

انتهى في 2007/8/26م

بيروت